مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التنمية المستدامة في منظور الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2014م نماذج مختارة
اسم الكاتب: م.م. نادية علي عبد الرضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9632
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 14:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

Sustainable development in the perspective of Iraqi political parties after 2014. Selected models

[1] Asst. Lecturer.Nadia Ali Abdulridha
[1] Al-Nahrain University/College of Political Sciences
1: Email: nadia.ali@nahrainuniv.edu.iq
2: Email:

Abstract:

This study used the inductive and analytical methods and aims to highlight the role of legal maxims in general and the maxim "harm shall be removed" specifically in regulating contractual actions, with an emphasis on contractual freedom and its expansion by explaining the legal models related to this from the Saudi Civil Transactions Law and linking it from a foundational perspective to Islamic jurisprudence and its applied jurisprudential branches. The study clarified the most important rules for the removal of harm according to the jurists, the most important of which is that harm cannot be removed by causing similar harm, and that specific harm may be borne to prevent general harm.

The study also reached several conclusions, the most prominent of which are: the maxim "harm shall be removed" has a significant impact on the Saudi Civil Transactions Law, as evidenced by several aspects, the most important of which is that the fundamental principle in the system is to consider the removal of harm as much as possible, and that the removal of harm includes moral damages and is not limited to physical harm. Among the important findings of the study is that the exercise of a right that causes harm to others, where the intent of the action is to cause harm, mandates its removal. The impact of the maxim "harm must be removed" also appears in the issue of fraud in contracts, evidenced by several matters, including granting the option to the deceived party to annul the contract to remove the harm.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.150979.1290

Submitted: 7/6/2024
Accepted: 13/6/2024
Published: 27/6/2024

Keywords:
Harm
Civil transactions
jurisprudential rules
Law.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التنمية المستدامة في منظور الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤م نماذج مختارة

[١] م.م نادية علي عبد الرضا
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

المستخلص

أصبحت التنمية المستدامة ذات طابع عالمي من خلال الاهتمام الدولي فيها، لأنها تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق البشرية جميعاً، وحفظ الموارد للأجيال الحالية واجيال المستقبل، وفي العراق فأن اهتمام الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ بالتنمية المستدامة يكاد يكون ضعيف جداً أو معدوم في برامجها الانتخابية او في التطبيق العملي للتنمية المستدامة بالنسبة إلى مستوى الدول المتقدمة، وبالتالي فأن هذا يؤثر على مستوى الامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العراق، وتأتي أهمية التنمية المستدامة من خلال تأثيرها في حياة الناس في إنتاج سبل عيشهم وبتحسين ظروف حياتهم، بما في ذلك جودة البيئة المباشرة التي يعيشون فيها، وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر - الجوع – الصحة- التعليم - تغير المناخ - المياه - الصرف الصحي - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية).

ولذا فأن الاحزاب السياسية من خلال وصولها للسلطة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسة عن متابعة التقدم المطلوب واستعراضه، مما يتطلب المزيد من الجهود من اجل العمل على تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأحزاب السياسية.

المقدمة

تعد التنمية المستدامة من المواضيع التي تمثل واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لا يمكن تجاهله في المجتمعات كافة، من اجل توفير ما يحتاج إليه افراد المجتمع من موارد اقتصادية تكون كافية لهم وللأجيال القادمة، ونظراً لزيادة اعداد الفقراء في العالم ككل؛ وبسبب الحروب والازمات المناخية فقد اولت الامم المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي اهتماماً بالتنمية المستدامة من خلال الاعلانات والمواثيق والاتفاقيات ولذلك اصبح مطلب التنمية المستدامة مطلباً وطنياً، من خلال اصدار تحديد مدة معينة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ ، وعلى الرغم من ذلك نجد ان التوجهات الحزبية السياسية العراقية تجاه التنمية المستدامة تواجه الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والثقافية وتؤثر في عملية التنمية المستدامة في برامجها الحزبية والانتخابية من خلال صعوبة تطبيقها على الواقع العراقي.

أولاً: اهمية الدراسة:

تأتي اهمية التنمية المستدامة من طريق المعايير التي تستند عليها؛ لحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر، وجودة الصحة، والتعليم، ونمو الاقتصاد للأجيال كافة.

ثانياً: اهداف الدراسة:

يأتي من طريق أن تتضمن برامج الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ اهداف التنمية المستدامة نتيجة الدور الذي تمارسه وتحققه التنمية المستدامة لتطوير وتحسين الحياة في المجالات كافة، بطريقة سليمة للأجيال الحالية والقادمة؛ بسبب توفيرها مبادئ وغايات واضحة في جودة المجالات كافة، ولهذا يجب أن تكون موضع التنفيذ في البرامج الحزبية والعمل فيها على الواقع العراقي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة :

أن موضوع التنمية المستدامة في منظور برامج الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ يثير سؤال محوري وهو (ماهية مدى واستجابة برامج الاحزاب السياسية العراقية للتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤) وهناك عدة اشكاليات اخرى أهمها:

١. ما هي الطبيعة القانونية الدولية للتنمية المستدامة؟

٢. ما هي مسؤولية الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ في تفعيل التنمية المستدامة على الواقع العراقي؟

٣. ما هو مستقبل التنمية المستدامة في منظور الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

تأتي فرضية الدراسة من خلال برامج الأحزاب السياسية لم تكن في المستوى المطلوب بخصوص التنمية المستدامة إذا لم يتم ذكرها على مستوى واسع في برامجهم الحزبية وعلى مستوى التنفيذ، وبالرغم من وجود مؤتمرات واتفاقيات واهداف دولية للتنمية المستدامة، ولهذا فأن مستقبل التنمية المستدامة في برامج الأحزاب السياسية العراقية لا يرتقي للمستوى المطلوب.

خامساً: منهجية الدراسة:

لكل دراسة مناهج معينة، وسنتبع في دراستنا المنهج المؤسسي(القانوني) في دراسة الجهود الدولية في هذا المجال وكذلك منهج التحليل النظمي لدراسة وتحليل برامج الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠١٤ لموضوع التنمية المستدامة في العراق.

سادساً: هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من مبحثين وجاء المبحث الأول بعنوان (التنمية المستدامة – المفهوم والاهتمامات الدولية) في حين كان عنوان المبحث الثاني (الاحزاب السياسية –المفهوم – الخصائص- الوظائف- الدور- والبرامج السياسية).

I. المبحث الأول
التنمية المستدامة – المفهوم والاهتمامات الدولية

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة

كانت مشكلة الإنسان منذ الأزل تتمثل بإيجاد الأرض الخصبة والمياه الوفيرة لتأمين عيشه ورعاية حيواناته، حيث كان يعيش ويتنعم برغيد البيئة الطبيعية، ومن هنا أدرك الإنسان القديم ارتباطه الوثيق بأهمية المحافظة على استقرار عناصر البيئة التي يعيش فيها وسعى إلى زيادة قدراته وإمكانياته وموارده بغية تحسين ظروف حياته وحماية نفسه من جميع أشكال المخاطر التي من شأنها أن تهدد سلامته الجسدية والنفسية والاجتماعية، ومن ثم العيش في محيط أمن وسعيد يطلق عليه جودة الحياة، أما كمفهوم فـ(التنمية) برزت بصورة أساسية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ ويعود سبب ذلك إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم ومستوياته وتشابكه وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل "النمو، والتقدم والتطور والإنتاج" [١]، وقبل التطرق الى مفهوم التنمية المستدامة علينا الرجوع الى مفهوم التنمية بشكلها العام ويمكن القول أن ملامح هذا المصطلح ظهرت في عام ١٩٤٥ من خلال أهداف الأمم المتحدة التي سعت من خلالها إلى تحقيق التعاون في حل المشاكل العالمية ذات الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتعزيز احترام الحقوق الإنسانية والتشجيع على احترام الحقوق الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ بأنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من المجتمع والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والاسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن" [٢].

أما عن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن مصطلحاً معروفاً قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في مدينة ريو دي جانيرو في حزيران عام ١٩٩٢، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه التعريفات مع التركيز على التعريف الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، والذي يعد الأكثر قبولاً لدى جميع المؤسسات والمعاهد والحكومات والذي يشير إلى أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في سبيل تلبية احتياجات البشر

(١) سيف ضياء دعير، *التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام رواندا – تشيلي*، (العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٢١)، ص٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

وتطلعاتهم[١]. ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" إذ إن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعياً (معدات وطرقاً ... إلخ)، وبشرياً (معرفة ومهارات)،واجتماعياً (علاقات ومؤسسات)، وبيئياً (غابات والمرجانيات)، أما تعريف وليم رولكز هاوس، مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، ومن ثم يمكن القول إن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية" [٢]. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسة مهمة وهي [٣]:

١. **البعد الاقتصادي:** تهدف التنمية المستدامة بالنسبة إلى الدول الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنةً بالدول الفقيرة، وتمثل الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، فنلاحظ أن سكان الدول الصناعية يستغلون مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية، ومن أمثلة ذلك استهلاك الطاقة الناجمة من النفط والغاز.
٢. **البعد الاجتماعي**: وتسعى عملية التنمية المستدامة لتحقيق تنمية بشرية، تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة، والعنصر المهم الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة المتمثل بالعدالة والإنصاف والمساواة، وهذا الإنصاف لا يتأمن إلا من خلال اتجاهين: الأول : يتعلق بإنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في نظر الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة. والثاني : يتعلق بإنصاف من يعيشون اليوم من البشر، في ظل فرص غير متساوية للبعض مع غيرهم، في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية لكون التنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الكبير الموجود بين الدول.
٣. **البعد التكنولوجي:** تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، وإلى تكنولوجيا جديدة أنظف أو صديقة للبيئة، واكفأ وأقدر على الحد من التغيرات المناخية، وكذلك إجراء هذا التحول في الدول النامية الآخذة في التصنيع،

---

(١) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، *التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً*، ط ١، (أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص١٣.

(٢) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٣) أحمد حميد عجم البدري، *الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة*، ط١، (العراق: انكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١)، ص ٤١-٤٢.

لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التغيرات المناخية التي تسببت بها الدول الصناعية، كما يشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة مهمة للتوفيق بين أهداف التنمية المستدامة والقيود التي تفرضها حماية المناخ، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب المناخ.

إذا كان المصطلح قد بدأ بالأبعاد الثلاثة أعلاه وبمدى ضيق من محتويات كل بعد، ومما يمكن أضافة أبعاد أساسية أخرى هي كالآتي[١]:

١- **البعد المؤسساتي**: ويتضمن الآليات والمؤسسات التي تعتمد وتشكل لغرض وضع الأطر النظرية للتنمية موضع التطبيق والجهات المعنية بالتنفيذ والمتابعة والتقويم.

٢- **البعد السياسي:** ويشتمل على البنية السياسية للدول ومدى تطابقها مع متطلبات التنمية المستديمة.

ومما ينبغي التأكيد عليه؛ هو الترابط والتداخل والتكامل بين أبعاد التنمية المستديمة وأن النظر إليها كأجزاء منفصلة إنما يفقدها كثيراً من خصائصها وغاياتها، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ وذلك لتداخل المشكلات ذاتها من جهة، وإلى أن الحلول يجب أن تكون شاملة وناجعة وليست جزئية أو وقتية من جهة أخرى.

ويجدر بالذكر إلى الإشارة على تقرير التنمية المستدامة الصادر في عام ١٩٩٥ من الأمم المتحدة إلى ضرورة رفع المقدرة البشرية بوصفها هدفاً للتنمية المستدامة وبتأكيده العناصر الأتية[٢]:

أ. الانتاجية أو مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

ب. المساواة، أو تساوي الفرص المتاحة امام كل افراد المجتمع دون عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

ت. **الاستدامة،** أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء في استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

ث. **التمكين،** فالتنمية تتم من خلال افراد المجتمع وليس فقط من اجلهم، ولذلك عليهما أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والاجراءات التي تشكل حياتهم، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية دور منظمات المجتمع المدني.

---

(١) أحمد حميد عجم البدري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٢) عدنان داود محمد العذاري، *الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة ١٩٩١ – ٢٠١٠*، ط١، (الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٤٦.

إذن فالتنمية المستدامة المطلوبة تسعى الى تقدم البشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد وتكييف التنمية والتقنية المؤسسية بتناسق يعزز الإمكانات والاستدامة والمساواة والتمكين من تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم، وأنها تعد النمو الاقتصادي جوهرياً؛ ولكنها تؤكد ضرورة الانتباه على نوعيته وتوزيعه بين السكان وصلته بحياة افراد المجتمع، ففي السنوات الاخيرة تم تعميق مفهوم التنمية المستدامة (UNDP) واستدامته على المدى الطويل وبفضل جهود برنامج الامم المتحدة الانمائي، وذلك بوضع معايير ومؤشرات جديدة لقياس مدى تحقيق التنمية المستدامة[١].

ثانياً : الاهتمامات الدولية بالتنمية المستدامة

يعود تاريخ الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، السويد في عام ١٩٧٢، واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها مع توصيات للعمل البيئي الدولي وبعد عشرين عاماً، في قمة الأرض التاريخية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرائق لوقف تلويث الكوكب واستنفاذ موارده الطبيعية وكانت "قمة الأرض" قد أدت إلى اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو توافق عالمي رسمي في الآراء بشأن التنمية والتعاون البيئي كان الأساس لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين هو الإقرار بأن حماية البيئة تتطلب التعاون الدولي عبر الحدود، وكان جدول أعمال القرن معني بأن يعكس إجماعاً دولياً لدعم وتكملة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة[٢].

ونتج عن قمة الأرض أيضاً إعلان ريو الذي تضمن ٢٧ مبدأ بشأن الشراكات الجديدة والمنصفة والتنمية من طريق التعاون بين الدول والقطاعات الاجتماعية والأفراد، إذ أنها تعكس مسؤولية البشر عن التنمية المستدامة؛ حق الدول في استخدام مواردها الخاصة لسياساتها البيئية والإنمائية؛ والحاجة إلى تعاون الدولة في القضاء على الفقر وحماية البيئة، ففي عام ٢٠٠٠، أقرت قمة الألفية الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، وفي عام ٢٠٠٢م، وضعت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج خطة عمل جديدة، تبع ذلك في عام ٢٠١٢م، في ريو، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعروف كذلك باسم ريو+٢٠ ، في عام ٢٠١٣م، وقبل عامين من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقدت فعالية استثنائية في نيويورك، حيث وافقت الدول الأعضاء على عقد قمة رفيعة المستوى في

(١) . المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٢) . للمزيد ينظر الى الامم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/١٠: https://www.un.org/ar/conferences/environment

ايلول ٢٠١٥ م، بعد عامين من عام ٢٠١٥، أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال لعام٢٠٣٠م، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر[١].

II. المبحث الثاني

الأحزاب السياسية –المفهوم – الخصائص- الوظائف- الدور- والبرامج السياسية

اولاً : مفهوم وخصائص ووظائف ودور الحزب السياسي

نجد أن هنالك تعاريف متعددة للحزب السياسي فقد عرفه بنيامين كونستان بأنه " اتحاد اشخاص ينتمون الى المبادئ السياسية نفسها"، هذا وأن تعريف كونستان يتفق مع ما يراه الفيلسوف الانكليزي ادمون بيرك، إذ عرف الحزب بأنه "مجموعة اشخاص متفقون على مبدأ معين وقد اتحدوا لتحقيق الصالح العام استناداً إليه" أما اوستن رني فقد عرف الحزب السياسي "جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين المرشحين وخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية، وللهيمنة على خطط الحكومة" أما ماكيفير فقد ربط بين الحزبية والديمقراطية إذ رأى أن الحزب "ادارة الديمقراطية الحديثة"، ويتفق بسيوني مع ماكيفير في هذا الصدد، عندما يعرف الحزب السياسي بقوله "جماعة منظمة من الافراد تسعى الى الوصول الى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها وتقارن بين الحزب والديمقراطية" ولذلك تنتفى صفة الحزبية في البلدان التي تشهد نظام الحزب الواحد، ولعل مصدر الاختلاف في تعريف الحزب السياسي والاختلاف على مدى أهمية المصنفات على هذا وذلك من العناصر التي يتألف منها الحزب السياسي، فقد كان الزعماء السياسيون الأمريكيون أمثال واشنطن وماديسون وجيفرسون، إذ يرون أن الحزب تيار يمثل رأياً سياسياً أكبر مما هو مؤسسة منظمة دائمة، ولقد أشار(روزفلت) أنه لا توجد لدينا أحزاب في أمريكا بل توجد اجهزة ضخمة تثور في الانتخابات التشريعية والرئاسية[٢].

ويمكن القول أن الأحزاب السياسية مرتبطة بالنظام الديمقراطي وثيق الارتباط، وهي حاجة موضوعية لإستمرار النظام السياسي ونموه وتطوره، لذلك تنص الدساتير الديمقراطية على حرية العمل الحزبي، سواء بتشكيل الأحزاب السياسية أم بالانتماء إليها، وعلى استقلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن السلطة التنفيذية وادواتها، بالنص على حرية التعبير وحرية الرأي[٣].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) داوود مراد حسين الحسني، *الانظمة السياسية*، طبعة جديدة ومنقحة، (العراق: دار ابن السكيت للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ١٨٣-١٨٤.

(٣) . حسين طلال مقلد، *نظرية الأحزاب... الأحزاب الاوروبية فوق القومية والبرلمان الاوروبي معالم رؤية مستقبلية*، (سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠٢٠)، ص ٦١.

ولا سيما يمتلك الحزب السياسي خصائص أهمها ما يأتي[١]:

١- رغبة الحزب في السلطة أو المشاركة فيها أو بالتأثير عليها، وبذلك يختلف عن كون الحزب مجموعة ضاغطة.

٢- استمرارية في التنظيم، والتي يسمح عندها التمييز بين الحزب بالمعنى الحديث أو بكونه فقط حزب من مجموعة زمر تنتهي عند موت مؤسسها.

٣- البحث المستمر للحزب عن مساندة شعبية، وبذلك يختلف عن كونه نادي سياسي.

٤- تنظيم واسع، ويشمل اطراف المجتمع كافة في العاصمة الى اصغر وحدة ادارية، وبهذا يختلف الحزب في كونه مقيد بجماعة معينة كأن تكون مجموعة من النواب أو غيرهم.

وبخصوص وظائف الأحزاب السياسية : تعمل في تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع الى انقسامات منظمة، إذ تؤدي عدة وظائف هي[٢] :

١- تنشيط الحياة السياسية: من خلال تنافسها السياسي، وطرحها لبرامجها وافكارها، ومحاولاتها كسب تأييد الرأي العام، للفوز في الانتخابات والبقاء في السلطة.

٢- تكوين الرأي العام: من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية ومقترحاته لحلها، وتشجيعهم على المشاركة في الشؤون العامة وبلورة آرائهم في اتجاه معين.

٣- تكوين القيادات السياسية: إذ يقوم الحزب بتدريب اعضائه على ممارسة العمل السياسي وممارسة السلطة وترشيحهم الى الانتخابات العامة ومن ثم تولي المناصب العامة.

٤- تحقيق الاستقرار السياسي: من خلال قيادتها لاتجاهات الرأي العام في ضبط وتنظيم تطلعات المواطنين والمساهمة في حل مشكلاتهم.

فضلاً عن أن هناك دور للحزب السياسي يتمثل في مايأتي[٣]:

١- تسهم الأحزاب السياسية في التعبير عن الاقتراع.

٢- تسهم في إضفاء الحيوية على الحياة السياسية.

٣- تؤدي الأحزاب السياسية دور الوسيط بين الشعب والنظام الحاكم، فهي تقوم بإحصاء مطالب الشعب واحتياجاته وصياغتها في إطار برنامج سياسي.

٤- تمارس الأحزاب السياسية دوراً قيادياً، اذ تطمح في ممارسة السلطة في سبيل تطبيق البرنامج السياسي المعلن.

---

(١) ثامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة*، ط١، (الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢١٢.

(٢) جامعة بابل ينظر الى شبكة المعلومات الدولية الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/١١:
https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_4_1987_391.pdf

(٣) جامعة بابل ، مصدر سبق ذكره.
https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_4_1987_391.pdf.

٥- تأهيل وانتقاء القادة السياسيين.

ثانياً : البرامج الحزبية لنماذج مختارة (حزب الدعوة الاسلامية ائتلاف دولة القانون- المجلس الاعلى- الحزب الشيوعي- حزب الوفاق الوطني)

١- حزب الدعوة الاسلامية – ائتلاف دولة القانون

يعد البرنامج الانتخابي الذي طرحه ائتلاف دولة القانون والجزء الرئيس فيه يتكون من الأغلبية لحزب الدعوة الاسلامية، خلال الانتخابات التشريعية لعام (٢٠١٤) مما يلاحظ أنه متأثر تأثيراً كبيراً بالصراعات السياسية، ويهدف إلى تدعيم سلطات الحكومة المركزية جاعلاً من الدستور مرجعيته في هذا الأمر، وأكد على أن السيادة والأمن والسياسة الخارجية وإدارة الثروات الطبيعية والمياه كلها مجتمعة تكون من مسؤولية الحكومة المركزية وكما ينص الدستور العراقي، ودعم إدارات الأقاليم ومجالس المحافظات غير المرتبطة بإقليم في ممارسة مسؤولياتها والقيام بواجباتها الدستورية[١].

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر العام الثامن عشر لحزب الدعوة الإسلامية والذي تم عقده في بغداد-١١ جمادي الآخرة ١٤٤٣هـ / ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٢م يبين الدفاع والتمسك بالنظام السياسي التعددي الاتحادي الديمقراطي، الذي يوفر الحريات بجميع أنواعها ولجميع العراقيين بلا استثناء، وبنحو غير مسبوق، إذ انه يجسد إرادة المواطنين العراقيين بجميع مكوناتهم الكريمة، وإن حمايته واجب وطني، والمساس به تفريط بالمصلحة العليا للعراق، وخيانة للدماء الزاكية وتضييع لأرث الشهداء، وأكد ايضاً على أهمية استيعاب المطالب المشروعة لشريحة الشباب من طريق مشاريع وخطط عملية، وان يحظى ذلك بالأولوية في اجندة الحكومة، ويجب على القوى والأحزاب والتيارات الإسلامية العمل معاً، من اجل حماية العملية السياسية ومخرجاتها، واستقامتها على القواعد التي قامت عليها، وحفظ التوازن في الساحة السياسية، ودعم الاستقرار فيها، بعيداً عن الانفراد بالقرار السياسي واحتكاره، والذي يعد حالة غريبة على الواقع التعددي في ساحة المكون الأكبر، وأن الاستقرار السياسي والأمني في البلاد يتطلب التعاون والتضامن بين جميع شركاء الوطن في تحمل مسؤولية بناء الدولة المقتدرة والخادمة للشعب، في اطار حكومة تمثيلية واسعة تستوعب كل الراغبين بالمشاركة فيها، والداعمين لبرنامجها بالتغيير والإصلاح ومكافحة الفساد وضبط السلاح المنفلت، وتقديم افضل الخدمات الأساسية للعراقيين، ومعالجة البطالة، والتضخم وسعر

(١) .عماد صلاح الشيخ داود، علي عبد الهادي المعموري، *الأحزاب السياسية العراقية*، ط١، (الاردن: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ٧٥.

صرف العملة الوطنية، والاهتمام الجاد بالطبقات الفقيرة، وإقرار قانون الضمان الاجتماعي واستحداث وزارة لهذا الغرض[١].

ويركز على الثوابت الإسلامية والوطنية ويتسم بالاعتدال ورفض التعصب بكل أشكاله، والتجربة السياسية في هذه المدة تحتاج الى الإصلاح العام، وإعادة النظر في عدد من مؤسساتها بقرارات شجاعة من القوى السياسية الوطنية وبناء الدولة القوية التي تخدم المواطنين، ويجب أن يكون الهدف هدفاً مركزياً تسعى كل الأحزاب والقوى السياسية الى تحقيقه، وأن دور الأحزاب يكمن في التنافس الإيجابي بين البرامج التي تنهض بالواقع ككل، ولا ينبغي السعي للهيمنة على الدولة ومؤسساتها، وحكومة الشراكة تعني النهوض بأعباء إدارة البلد وفق رؤية واضحة يلمس المواطنون أثرها، لا أن تكون مغنماً لفئة خاصة، وعدالة توزيع الثروة تعني العدالة في الخدمات والمشاريع، وأن أي تفاوت بين المحافظات يعني هنالك ثمة خللاً يكمن في التوزيع واستئثاراً على حساب الآخر، ويجب مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، ونطالب في اعلام الشعب بما تحقق في متابعة ملفاته مثل صفقة القرن وغيرها[٢].

ويرى الباحث أن السبب في الاعتماد على حزب واحد من الأحزاب الإسلامية؛ أن هناك تشابه في برامجها كافة، إذ لم تتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة والبعض منها تناول التنمية كمفهوم فقط، مع ضعف التطبيق الواقعي لهذا المفهوم.

٢-حزب الوفاق الوطني

ويعد حزب الوفاق الوطني[*] من الأحزاب الليبرالية، ويطرح برنامجه السياسي في السياسة الداخلية على ما يأتي [٣]:

١. التأكيد على قيمة المواطنة وتعزيزها وتغليبها على الولاءات والانتماءات الفرعية وصولاً لتحقيق الوحدة الوطنية.

---

(١) البيان الختامي للمؤتمر العام الثامن عشر لحزب الدعوة الإسلامية (مؤتمر القيادي السيد حسن شبر)، بغداد-١١ جمادي الآخرة ١٤٤٣هـ / ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٢م، منشور على شبكة الانترنت الدولية في موقع قناة آفاق الفضائية تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/٢٢ :
https://afaq.iq/contents/view/details?id=166404

(٢) أبرز ما جاء في بيان حزب الدعوة الإسلامية بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لتأسيسه، الثلاثاء ٣٠ تشرين الاول ٢٠٢٣ ، منشور على شبكة الانترنت الدولية على موقع قناة آفاق الفضائية تاريخ الدخول على الموقع الالكتروني ٢٠٢٤/١/١:
https://afaq.iq/contents/view/details?id=180325

* تم تغيير اسمه إلى حزب الوفاق الوطني العراقي استناداً الى رقم اجازة التأسيس (١٣٣) الصادرة من دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢، بعد ان كان اسمه منذ التأسيس حركة الوفاق الوطني العراقي. للمزيد ينظر الى دائرة-الأحزاب-والتنظيمات-السياسية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١/١١ :
https://ihec.iq

(٣) البرنامج السياسي لحزب الوفاق الوطني العراقي، ٢٠١٨.

٢. أن التوجهات الطائفية السياسية وتسييس الدين تؤدي إلى مخرجات لها تأثير سلبي، وتؤدي بالطبع إلى خطر يهدد وحدة العراق وتقسيمه وعدم تمكينه من بناء المؤسسات الوطنية للدولة المدنية المنشودة والتي توفر العدالة والمساواة والقانون وتكافؤ الفرص للجميع.
٣. وجود برنامج وطني يجمع العراقيين، لا يفرق بينهم دين أو مذهب أو طائفة أو قومية، فالكل لهم ذات الحقوق في العيش بكرامة وأمن واستقرار، وعليهم ذات الواجبات وأهمها الاخلاص والعمل والتضحية لبلدهم العراق.
٤. الحاجة إلى مؤسسات مدنية من شأنها خلق عراق ديمقراطي تسوده الأسس المتعارف عليها في الدول المتقدمة وفي مقدمتها مفهوم المواطنة، وضرورة وجود قضاء مستقل ونزيه بعيداً عن أي ضغوطات وتأثيرات سياسية وإجتماعية، وإن النهج الديمقراطي وتعزيز آليات الشفافية هو الحل الأمثل للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري والمالي.
٥. الإعتماد على دستور متطور دائم للبلاد، يكون ضماناً لحياة يسودها الأمن والسلام، وتسهم بنوده وفقراته في بناء المجتمع المدني المعاصر، والتأكيد على التعددية، كما يعطي هذا الدستور للمرأة العراقية دورها الحقيقي والفاعل في مسيرة العراق، يكون العراقيون سواسية في الحقوق والواجبات، وتأكيد الإحترام الكامل للأديان والمعتقدات الدينية الأخرى، مما يوفر إمكانية نشر ثقافة التسامح داخل المجتمع العراقي وإمكانية الاستفادة من قدرات العراقيين كافة لبناء بلدهم بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو المذهب أو الجنس، فالدستور يؤكد هوية واحدة هي هوية العراق.

وللحزب ميثاق يتألف من سبعة أجزاء، يتناول أهداف الحزب وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعد الحزب من ممثلي الاتجاه الليبرالي العلماني لما تتبناه في أدبياتها من أطروحات فكرية ليبرالية - علمانية، فعلى المستوى السياسي يؤمن الحزب ويدعو إلى تفعيل العمل الديمقراطي على أساس التقيد بالدستور والفصل ما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والإيمان المطلق بالتعددية السياسية وضمان التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، أما على المستوى الاجتماعي فإنه يدعو إلى الحرية الفردية والشخصية التي لا تتقاطع مع حرية الآخرين بالإضافة إلى العديد من المبادئ التي نجدها في منهاج الحزب تحت باب الحريات والحقوق والواجبات العامة وعلى المستوى الاقتصادي فإنه يدعو أو ينادي باعتماد سياسة اقتصاد السوق أو السوق الحر، القائم على حرية انتقال البضائع والأموال والخدمات، وتشجيع القطاع الخاص، فضلاً عن ما جاء إلى ذلك فأن الحزب ينادي بالمساواة أمام القانون والتسامح والحياد القيمي الذي يفترض الحياد وعدم الانحياز لرأي دون آخر أو عقيدة دون أخرى، والأخذ بالعقلانية التي تعني بالنسبة للحزب الحل الوسط والمنصف والتوفيق بين المصالح والمواقف والآراء والأهداف المتنافسة التي يفترض وجودها وشرعيتها، وقد شارك الحزب في تحالف أطلق عليه القائمة العراقية لخوض الانتخابات السابقة في مجلس النواب العراقي[١]. وبخصوص البرنامج الانتخابي للقائمة العراقية بشكل عام وعلى مدى الانتخابات العراقية الأربعة وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي فقد تضمن الخدمات - والنفط والغاز - والبطالة - والإسكان - والأعمار - والسياسة المالية

(١) . عدي ابراهيم محمود المناوي، *التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام دراسة حالة العراق بعد عام٢٠٠٣*، ط ١، (الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ١٣٧-١٣٨.

والنقدية : نلاحظ أن القائمة تؤكد على مجتمع الرفاهية والخدمات، وتسعى لتحقيق الإدارة الرشيدة للملفات الرئيسة (الأمن والنفط والكهرباء والماء) والتي تمثل الحل الواقعي الذي يمكن أن يحقق النجاح لأية إدارة للموارد والثروات الطبيعية والبشرية واللوجستية، وأن أي من هذه العوامل من غير الأخرى لا يحقق الهدف المنشود، فمن غير الأمن لا يمكن تحقيق الكهرباء، ومن غيرها لا يمكن للحياة الطبيعية أن تعود للعراق في جميع المجالات، ومن غير الموارد النفطية لن يكون هناك موارد مالية كافية لتحقيق الأمن والكهرباء، ومن اجل تحقيق مجتمع الرفاهية، ومن دون الماء ستهدد الزراعة في العراق ومعها ملف الأمن الغذائي برمته، وتنطلق القائمة العراقية في برنامجها الى وضع حد لحرمان العراقيين من الكهرباء والماء والخدمات البلدية بأسرع وقت مكن، مع وضع رقابة صارمة على استمرار الأداء الجيد وتسعيرة عادلة لكلف هذه الخدمات، وكون النفط مورد العراق الأول، فهو يستحق الاهتمام المناسب لتحقيق الزيادة القصوى في الإنتاج والموارد، والاستفادة الكاملة من الغاز، والتعجيل بإصدار قانون النفط والغاز هو تأسيس شركة النفط الوطنية كذراع تنفيذي مسؤول ومستقل، ومن ثم توزيع الموارد المالية باعتبارها لكل العراقيين حسب ما هو منصوص عليه دستورياً، وتحسين أداء الاقتصاد العراقي، وإكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتفعيل دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لحل مشاكل الإعمار والتمويل، بما يضمن إنهاء البطالة وتحقيق التنمية بأسرع وقت، ومن خلال تحقيق توازن عملي وعلمي بين القطاعات العام والخاص والمختلط، وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للإعمار والاستثمار وخلق قطاعات جديدة تعيد التوازن للتنمية المستدامة المتوازنة، والتعاون مع مجلس النواب لاستكمال كافة التشريعات اللازمة والمكملة لقانون الاستثمار كقوانين البنوك والتأمين والضريبة، فضلاً عن توقيع الاتفاقيات العالمية التي تضمن الحوافز الجاذبة للاستثمار، وإتباع سياسة مالية ونقدية جدية تحمي الاقتصاد العراقي من الهزات وتحمي حقوق الأجيال القادمة [١].

مما تقدم نلاحظ أن الأحزاب العلمانية ومنها حزب الوفاق الوطني قد تناولت مفهوم التنمية المستدامة في برامجها دون تحقيق ذلك على الواقع، ويؤخذ عليها ضعف تطبيق المفهوم والذي أدى الى البطالة، فضلاً عن عدم تفعيل القطاع الخاص والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وهذا لا يتماهى مع مفهوم التنمية المستدامة وتطبيقها على الواقع العراقي.

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين لنا أن مفهوم التنمية المستدامة لها علاقة وثيقة وأساسية بالحياة الكريمة، ولذا فأن الاهتمام الدولي فيها يعد ضرورة اساسية للتقدم والحفاظ على موارد الدول في الحاضر والمستقبل، ولا سيما فأن الأحزاب السياسية العراقية لكونها الماسكة للسلطة والتي تسعى للوصول إليها في كل الانتخابات فأنها مطالبة أن تكون برامجها متضمنة لمفهوم التنمية المستدامة بغض النظر على افكار هذه الاحزاب واتجاهاتها، وكذلك تطبيقه على العراق، وتم التوصل إلى الاستنتاجات والمقترحات الآتية:

الاستنتاجات:

(١) . عدي ابراهيم محمود المناوي، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤-١٧٥.

١- تعد التنمية المستدامة أداة لتحقيق حياة آمنة لجميع أفراد المجتمع، ولذلك نرى الاهتمام فيها من خلال المؤتمرات الدولية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.
٢- تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجميع.
٣- أن عدم الإهتمام بالتنمية المستدامة في الأحزاب السياسية العراقية وتنفيذها على ارض الواقع تمثل مشكلة كبيرة، ولكون ذلك مؤثراً في حياة الأفراد في الحاضر والمستقبل.
٤- يمثل الغموض في عدم الاهتمام بالتنمية المستدامة احدى السمات الرئيسة التي تميز برامج الأحزاب السياسية الإسلامية والعلمانية، هذا الغموض ناتج عن اسباب اقتصادية، سياسية، واجتماعية.
٥- أن عدم الاهتمام بالتنمية المستدامة يؤدي إلى تأثير مباشر على حقوق الإنسان الأساسية وعلى قوة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

المقترحات:

استناداً إلى الاستنتاجات المتقدمة يمكن تقديم عدد من المقترحات لتحقيق التنمية المستدامة:

١- الاهتمام وتشكيل هيأة مختصة للتنمية المستدامة تكون المسؤولة عن تنظيم المؤتمرات الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية المستدامة في العراق.
٢- إلزام الأحزاب السياسية في طرح مفهوم التنمية المستدامة في برامجها وتطبيقه على ارض الواقع في حالة وصولها للسلطة.
٣- أن عدم تطبيق التنمية المستدامة في العراق يؤدي إلى أضرار تمس الجيل في الحاضر والمستقبل.
٤- اضافة مواد دستورية وقانونية تكون ملزمة في تطبيق التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً: الكتب

١- أحمد حميد عجم البدري، *الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة*، ط١، العراق: انكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١ .
٢- ثامر كامل محمد الخزرجي، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة*، ط١، الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ .
٣- حسين طلال مقلد، *نظرية الأحزاب... الأحزاب الاوروبية فوق القومية والبرلمان الاوروبي معالم رؤية مستقبلية*، سوريا: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠٢٠ .
٤- داوود مراد حسين الحسني، *الانظمة السياسية*، طبعة جديدة ومنقحة، العراق: دار ابن السكيت للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٩ .
٥- سيف ضياء دعير، *التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد نماذج مختارة فيتنام رواندا – تشيلي*، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠٢١ .
٦- عدنان داود محمد العذاري، *الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية استخدام طريقة تحويلات جونسون لتنقية البيانات وتقديرها لدولتي*

تركيا والباكستان للمدة ١٩٩١ – ٢٠١٠، ط١، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦ .
٧- عدي ابراهيم محمود المناوي، *التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣* ، ط ١، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ .
٨- عماد صلاح الشيخ داود، علي عبد الهادي المعموري، *الأحزاب السياسية العراقية*، ط١، الاردن: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠ .
٩- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، *التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا*، ط ١، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩ .

ثانياً: الشبكة الدولية للمعلومات

١- الأمم المتحدة ينظر الى شبكة المعلومات الدولية تاريخ الدخول للشبكة ٢٠٢٣/١٢/١٠ : https://www.un.org/ar/conferences/environment
٢- جامعة بابل ينظر الى شبكة المعلومات الدولية تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١١/١١ : https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/paper_4_1987_391.pdf
٣- البيان الختامي للمؤتمر العام الثامن عشر لحزب الدعوة الإسلامية (مؤتمر القيادي السيد حسن شبر)، بغداد-١١ جمادي الآخرة ١٤٤٣هـ / ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٢م، منشور على شبكة المعلومات الدولية في موقع قناة آفاق الفضائية تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١٢/٢٢: https://afaq.iq/contents/view/details?id=166404
٤- أبرز ما جاء في بيان حزب الدعوة الإسلامية بمناسبة الذكرى الثامنة والستين لتأسيسه، الثلاثاء ٣٠ تشرين الاول ٢٠٢٣ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية على موقع قناة آفاق الفضائية تاريخ الدخول على الموقع الالكتروني ٢٠٢٤/١/١: https://afaq.iq/contents/view/details?id=180325
٥- دائرة-الأحزاب-والتنظيمات-السياسية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١/١١ : https://ihec.iq